

وزارة الثقافة

قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩٠

في شأن تحديد ارتفاعات المباني في بعض المناطق بالقاهرة التاريخية

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار المصرية ؛
وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ في شأن إنشاء هيئة الآثار
المصرية ؛

وعلى قرار اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة في ١٦/٤/١٩٨٤
بتشكيل لجنة تحديد المناطق والشوارع في القاهرة التاريخية التي يتعين فيها الالتزام بارتفاعات
أو مواصفات معينة للمباني ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلسته ١٣/٨/١٩٨٤ على ما جاء
بتقرير اللجنة المنبثقة المرفق ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة على ذلك بجلسته ١٤/٢/١٩٨٥ ؛

وعلى مذكرة السيد / رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية ؛

وبناء على ما درتاه مجلس الدولة ؛

وعلى ما عرضه السيد / وكيل أول الوزارة والمشرف على مكتب الوزير ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ضوابط الحفاظ على الطابع الحضاري للقاهرة التاريخية هي كالتالي :

١ - الحفاظ على التخطيط العمراني للمدينة وعدم إدخال تغييرات جوهرية سواء
كانت تخطيطية أو معمارية إلا بحرص شديد يتشى مع احتياجات المنطقة ولا يؤثر على
النسيج العمراني .

- ٢ - إبراز المعالم الأثرية والالتزام بمنظمة الحرم التي تحيط بكل موقع أثرى بحيث لا يحجب المبنى المجاور للأثر أو المقابل له أى زاوية من زوايا الرؤية حفاظا على خطوط تجميل الأثر .
- ٣ - الالتزام بأن يكون الطابع المعماري للواجهات هو الطراز الإسلامى المبسط مع تحديد بعض الألوان والمواصفات .
- ٤ - ارتفاع المباني فى الشوارع والمناطق التاريخية لا يتجاوز اثنى عشر مترا على ألا يزيد ارتفاع المبنى المجاور أو المقابل للأثر عن ارتفاع سطح الأثر ما لم ترى هيئة الآثار خلاف ذلك وفى جميع الحالات ألا يجاوز ارتفاع البناء بالنسبة لعرض الشارع مانص عليه قانون التخطيط العمرانى .
- ٥ - ألا يزيد ارتفاع المباني بالحارات والأزقة والدروب والعطوف بالقاهرة التاريخية عن تسعة أمتار وبحيث لا يزيد الارتفاع عن الأثر المجاور أو المقابل للأثر على ألا يتعارض ذلك مع قانون المباني أيهما أقل فى الارتفاع .
- ٦ - الشوارع والحارات والدروب والعطوف والأزقة بمناطق القاهرة التاريخية الحالية من الآثار لا يزيد ارتفاع المباني بالمناطق التي بها الآثار .
- ٧ - منع حق الركوب على أى مبنى أثرى .
- ٨ - عدم التصريح ببناء بدرومات أو طي من منسوب الشارع ولا بناء أدوار علوية بها دور أعلا من الأرتفاع المسموح .
- ٩ - الإبقاء على أسماء الشوارع كما هى وعدم تغييرها .
- ١٠ - حظر البناء بمناطق المدافن والحيوانات لأى استعمالات أخرى سوى الدفن فقط والحفاظ على الأماكن الأثرية وعدم المساس بالتخطيط الخاص بالمنطقة .
- ١١ - حظر البناء فى أى أرض أثرية أو موقع أثرى .
- ١٢ - عدم التصريح بالبناء فى المناطق المجاورة أو المقابلة للمواقع الأثرية إلا بعد موافقة هيئة الآثار .

(المادة الثانية)

يلشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ما

صدر فى ١٢/١٢/١٩٩٠

وزير الثقافة

فاروق حسنى